أكد نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية القطري، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، أمس الاثنين، استعداد الدوحة «لدعم جهود المصالحة الوطنية في أفغانستان»، وذلك بعد محادثات أجراها مع نظيره الفرنسي جان إيف لودريان، فيما انعقد مؤتمر في جنيف لجمع مساعدات لنجدة الأفغان

أفغانستان
ضغط قطري في سبيل المصالحة

لودريان يحدد أولويات المجتمع الدولي... وغوتيريس يدعو لتقديم «طوق نجاة» للمدنيين

وزيرا خارجية قطر وفرنسا في الدوحة أمس (كريم جعفر/فرانس برس)

للحديث تتمة...

الوجه الآخر لحرب اليمن

زكريا الكمالي

مشكلة حرب اليمن أن عواقبها الوخيمة لا تقتصر على رقم معين من الضحايا أو مستوى تصنيف شبح المجاعة، وغيرها من العناوين التي تستثمرها أطراف الصراع والمنظمات الدولية للمتاجرة. ولكن في التشوهات العميقة التي ضربت شكل الدولة، وجعلت العصابات المنفلتة تتصدر المشهد، وتتحكم بمصير الملايين باعتبارها سلطات أمر واقع.

والمشكلة المزدوجة، أن العصابات والمليشيات الحاكمة شمالاً وجنوباً، والتي لا تفقه أبجديات العمل السياسي وقوانين الحرب، تعتقد أن السلاح الثقيل الذي بات في قبضتها قد منحها صفة دولة؛ تحاكم اليمنيين بشكل فوري وفق قوانين الغاب الخاصة بها، وترتكب أبشع جرائم الحرب غير المرئية، معتقدةً أنها قد حققت إنجازات أمنية.

الأسبوع الماضي، ارتكبت المليشيات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي جريمة بشعة بحق شاب يمني كان في طريقه من مطار عدن إلى صنعاء. تم اختطاف الشاب عبد الملك السنباني من نقطة تفتيش في منطقة طور الباحة في محافظة لحج. وحتى لا يتم دفن الإنجاز أو سرقته، قام المجرمون بتوزيع بيان صحافي يعلنون فيه «القبض على حوثي وفي حوزته دولارات»، وتوثيق الجريمة بصورة مهينة للضحية وهو معصوب اليدين من الخلف في مؤخرة دورية عسكرية. وبما أن التهمة العجيبة، وكل ما يدور في اليمن بالطبع، من شر بلية يدعو للضحك، وجد المجلس الانتقالي بعد ثلاثة أيام، أن جميع اليمنيين يدينون جريمة قتل الشاب على أيدي مليشياته، فتكرّم هو الآخر بإدانة الواقعة بأشد العبارات، في لهجة لا تستخدمها سوى مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عند شعورها بالصدمة من سلوك متوحش. الوعود التي أطلقها «الانتقالي» بالتحقيق في الواقعة أمر جيّد، حتى وإن كان هو الخصم والحكم، لكن كان الأولى بالمجلس، الذي يحاول إقناع الناس بأنه قد تحول إلى دولة، أن يتوقع صدمة كهذه طالما أنه دفع بالصوص وأرباب السوابق لقتل المسافرين.

دفع المجلس الانتقالي ومثله جماعة الحوثيين وفصائل موالية للقوات الحكومية أيضاً، بأسوأ النماذج إلى الطرقات. وأصبح اليمن أرض الخوف ليس بسبب المعارك، ولكن جراء تفشي عصابات جعلت السفر بين المدن أشبه بمغامرة محفوفة بالمخاطر. واليوم، لا يمكن للعصابات أن تبادر بمسابلة مرتكبي الانتهاكات وتحقيق حق الضحايا بالعدالة والتعويض، لكن العدالة ستأتي يوماً ما، وجاثمة العصابات ستندحر.

الدوحة، كابول ـ **العربي الجديد**

تتواصل الجهود الدبلوماسية والإنسانية، ولا سيما القطرية، على خط الأزمة الأفغانية، مع إعادة الدوحة تسليط الضوء مجدداً على مسألة المصالحة الوطنية، والتي كانت تجري محادثات لتحقيقها، بين طرفي الأزمة (حكومة الرئيس السابق أشرف غني وحركة طالبان) في الدوحة، قبل عودة البلاد إلى حكم «طالبان» منتصف أغسطس/ آب الماضي. وأكد نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية القطري، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، أمس استعداد الدوحة «لدعم جهود المصالحة الوطنية في أفغانستان وإنه من جميع الوكالات الأممية لدعم الجهود الإنسانية في كابول». وذلك بعد محادثات أجراها مع نظيره الفرنسي جان إيف لودريان، الذي وصل إلى قطر أول من أمس الأحد للتباحث بشأن تطورات الأوضاع في أفغانستان. ويأتي ذلك بينما تتواصل الجهود لجمع مساعدات طارئة لهذا البلد، وهو ما كان الهدف الأساسي لمؤتمر مساعدات عقدته الأمم المتحدة في جنيف أمس، سعياً لجمع أكثر من 600 مليون دولار كمساعدات عاجلة لـ11 مليون أفغاني.

وأكد بن عبد الرحمن في مؤتمر صحافي مشترك مع لودريان في الدوحة أمس، «التزام دولة قطر بدعم كافة الجهود التي من شأنها تحقيق المصالحة الوطنية في أفغانستان». وقال «نرى أن المصالحة الوطنية هي صمام الأمان الوحيد لاستقرار أفغانستان في المستقبل». وأضاف أن بلاده شجعت حركة «طالبان» على ضرورة الانخراط مع المجتمع الدولي، مشدداً على أن دور بلاده محايد. وقال بن عبد الرحمن إن قطر تؤكد على ضرورة ضمان الحقوق الأساسية، ومنها حقوق المرأة، وقد حثت «طالبان» على حماية المكتسبات خلال الفترة الماضية. وتابع: «شاركت مع وزير الخارجية الفرنسي مخرجات الجولة التي قمت بها، وزيارتي بالأمس (الأحد) إلى أفغانستان، وبحثنا ملف مطار كابول»، مؤكداً أن «قطر مستمرة في تقديم المساعدات الإنسانية إلى أفغانستان والتعاون مع جميع الدول في هذا الملف». والأحد، صار وزير الخارجية القطري أرفع مسؤول دبلوماسي يزور أفغانستان منذ عودة «طالبان» إلى السلطة، إذ التقى في كابول رئيس حكومة الحركة، الملا محمد حسن أخوند، والرئيس السابق حامد كرزاي، والزعيم السابق لمجلس المصالحة الوطنية عبد الله عبد الله. وأكد أمس أن «طالبان» أبلغت المسؤولين القطريين برغبتها في التواصل مع المجتمع الدولي وإعادة فتح السفارات التي أغلقت أبوابها بعد سيطرة الحركة على كابول.

وقال الوزير القطري والفرنسي إن المجتمع الدولي ينتظر من «طالبان» الوفاء بوعودها «الانتقالي» بالتحقيق في الواقعة أمر جيّد، حتى وإن كان هو الخصم والحكم، لكن كان الأولى بالمجلس، الذي يحاول إقناع الناس بأنه قد تحول إلى دولة، أن يتوقع صدمة كهذه طالما أنه دفع بالصوص وأرباب السوابق لقتل المسافرين.

دفع المجلس الانتقالي ومثله جماعة الحوثيين وفصائل موالية للقوات الحكومية أيضاً، بأسوأ النماذج إلى الطرقات. وأصبح اليمن أرض الخوف ليس بسبب المعارك، ولكن جراء تفشي عصابات جعلت السفر بين المدن أشبه بمغامرة محفوفة بالمخاطر. واليوم، لا يمكن للعصابات أن تبادر بمسابلة مرتكبي الانتهاكات وتحقيق حق الضحايا بالعدالة والتعويض، لكن العدالة ستأتي يوماً ما، وجاثمة العصابات ستندحر.

إغلاق معبر تورخام

اغلقت حركة طالبان، امس الإثنين، معبر تورخام، نقطة العبور الرئيسية بين باكستان وافغانستان امام حركة المسافرين. وجاء ذلك بعد طلب «طالبان» السماح لجميع المواطنين الافغان المتجمعين عند الحدود، بدخول الجانب الباكستاني من دون استثناءات، وهو ما رفضته السلطات الباكستانية، بحسب ما اكده مسؤول باكستاني على الحدود لوكالة «الاناضول». وعلق على الحدود بعض الصحافيين الذين كانوا في طريقهم الى العاصمة كابول، بعد ان اغلقتها حركة «طالبان» امام حركة المسافرين من باكستان، بينما ظلّت الانشطة التجارية مستمرة.

النووي الإيراني يختبر «إعادة التواصل»

اعادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التواصل مع طهران، في عهد ابراهيم رئيسي، فيما ابدت طهران رغبتها في استئناف مفاوضات فيينا النووية

طهران ـ **العربي الجديد**

على الرغم من الأجواء «الإيجابية» التي حاولت إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، أول من أمس الأحد، أن تعكسها، بعد توصل الطرفين إلى «اتفاق مؤقت» لتمديد عمل كاميرات المراقبة التابعة للوكالة والموضوعة في المنشآت النووية الإيرانية، إلا أن التصريحات الصادرة أمس عن المدير العام للوكالة رافاييل غروسي، وعن طهران، تؤكد استمرار تعقيدات المشهد النووي الإيراني، على الرغم من حتمية العودة إلى طاولة المفاوضات في فيينا. بدورها، أعادت إسرائيل التحذير من خطر البرنامج النووي الإيراني، ومن العودة إلى الاتفاق النووي الموقع بين إيران ومجموعة 5+1 الدولية في 2015، مقللة من أهمية اتفاق الأحد بين الوكالة الذرية وطهران.

وتوصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران، أول من أمس، إلى اتفاق مؤقت يسمح بضمان الاستمرار في مراقبة البرنامج النووي الإيراني، وفق الترتيبات السارية، مع سماح طهران لمفتشي الوكالة بالصيانة الفنية والتقنية لأجهزة المراقبة المحددة، واستبدال بطاقات الذاكرة لهذه الأجهزة التي ستُختم من قبل الطرفين، وتحفظ في إيران»، من دون سماح إيران للوكالة بالاطلاع على التسجيلات في الكاميرات. وجاء ذلك خلال زيارة المدير العام للوكالة إلى طهران، ولقائه رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية محمد إسلامي، الذي سيعود ويلتقيه خلال المؤتمر العام للوكالة في فيينا، والمقرر عقده خلال الأسبوعين المقبلين. وأمس، بدأ حكام الوكالة عقد اجتماع لهم في العاصمة النمساوية، فيما أكد غروسي، الذي تعتبر زيارته إلى طهران الأحد الأولى في عهد الرئيس الجديد إبراهيم رئيسي، أنه سيعاود لقاء إسلامي، واصفاً منظومة مراقبة المنشآت النووية الإيرانية بـ«الفعالة جداً». لكن المسؤول الدولي، رأى أن لدى الحكومة الإيرانية المحافظة «آراء متشددة بشأن برنامجها النووي»، وأكد أنه لم يحصل على وعود من جانبها، في وقت تضغط الدول الكبرى على إيران، لتقديم تنازلات قبيل أي استئناف للمفاوضات. وقال غروسي إن الحاجة ضرورية لحوار واضح مع طهران، وإن من واجبه مواصلة الحوار معها. وكان غروسي قد اعتبر، أول من أمس، أن التسوية التي تم التوصل إليها «تمنح وقتاً للدبلوماسية»، في إشارة إلى مفاوضات فيينا لإنقاذ الاتفاق النووي، والتي توقفت مع وصول المحافظين إلى السلطة في طهران. وأكد المدير العام للوكالة الذرية، أن الاتفاق بمثابة «حل مؤقت، وتدبير لإتاحة الوقت للدبلوماسية»، متحدثاً لدى عودته من العاصمة الإيرانية إلى فيينا عن «مناقشات صريحة» مع المسؤولين الإيرانيين، مشدّدًا على أنه «إعادة التواصل». وأوضح أن مفتشي الوكالة سيتمكنون «خلال بضعة أيام» من الوصول إلى معدات المراقبة في مختلف المواقع الإيرانية والتأكد من عملها على نحو سليم.

من جهتها، أكدت الخارجية الإيرانية، أمس الإثنين، أن مفاوضات فيينا النووية، والتي تجري بين واشنطن وطهران بشكل غير مباشر، ستستأنف، عازية توقفها إلى تشكيل الحكومة الإيرانية الجديدة بعد وصول رئيسي إلى السلطة، فيما أبلغ وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، نظيره البريطاني دومينيك راب، في اتصال هاتفي بينهما، ترحيب طهران باي مفاوضات تفضي إلى نتائج وتحقق مصالح الشعب الإيراني، مشيراً إلى كيفية مواصلة المفاوضات النووية». من جهته، طالب راب عبد اللهيان بالعودة إلى المفاوضات الإيرانية والإفراج عن كافة المعتقلين البريطانيين لدى طهران. في هذه الأثناء، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، إن هذه الحكومة أعلنت استعدادها لاستئناف المفاوضات في وقت قريب.

وتواصل إيران رفع السقف لمناحية عملية التفاوض. وقال خطيب زادة، إن بلاده «لن تقبل بأقل من منافع الاتفاق النووي»، وإن أميركا «تقف في موقع المتهم، وعليها أن تظهر عملياً أنها أعادت النظر في سلوكها وإجراءاتها»، داعياً الأطراف الدولية الأخرى أيضاً إلى «العودة إلى فيينا من خلال إدراك الوقائع على الأرض».

وحول التفاهم الجديد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، اعتبر المتحدث الإيراني أن بلاده «تسمح بحسن نية بمواصلة عمل كاميرات المراقبة، لكنها لن تسمح بوصول الوكالة إلى بياناتها»، مضيفاً أن الوصول إلى هذه البيانات من قبل الوكالة «سيكون متاحاً عندما يحصل اتفاق في فيينا حول الاتفاق النووي». وأوضح خطيب زادة أن زيارة غروسي قبل يوم من اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية إلى إيران، «كانت في إطار متابعة بعض القضايا بين الطرفين»، مشيراً إلى إجراء «مباحثات جيدة» خلال الزيارة، وأنه «تقرر استمرار التعاون الفني بين الطرفين من دون تدخل أطراف أخرى». وقال: «إذا أراد البعض تلويث التعاون الفني لأغراض سياسية، فإيران سيكون لها رد مناسب».

أما إسرائيل، فتواصل التحريض ضد أي اتفاق دولي مع إيران، محذرة من مغبة التوقيع على العودة للاتفاق النووي الذي انسحب منه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في 2018. وبحسب تقرير لصحيفة «هآرتس» نشر أمس، فإن إسرائيل تعتبر أن اتفاق الأحد بين الوكالة الذرية وإيران، يعزز شكوكها حيال الدوافع الإيرانية، وإذا ما كانت موافقة إيران على صيانة معدات المراقبة تدل على رغبتها في التقدم نحو اتفاق نووي جديد، أم أن هذه الخطوة «ترسخ التقديرات أن القيادة الإيرانية الجديدة تسعى للانسحاب بشكل كامل من الاتفاق النووي».

ونقلت الصحيفة عن مصادر سياسية إسرائيلية، قولها إن «إيران ربما اختارت عن قصد سياسة مماطلة مستمرة في المحادثات النووية، ومن دون التوصل إلى قرار، من أجل استغلال هذه الفترة التي قد تستمر سنوات، وتجميع إنجازات أخرى، كي تتحول إلى دولة ذات قدرات نووية». وقال مصدر سياسي إسرائيلي رفيع للصحيفة، إنه «حتى لو تم التوقيع على الاتفاق النووي في النهاية، فإنه سيقيد تخصيب اليورانيوم فقط، ولن يتطرق إلى جوانب أخرى وهامة في البرنامج النووي، والتي تثير قلق الأجهزة الأمنية والمؤسسة السياسية في إسرائيل، ومن ضمنها تسليح ناجع لرؤوس حربية نووية». وأوضحت الصحيفة أن تل أبيب تركز حالياً على هدفين مركزيين ضد إيران، وهما «إحداث مسافة ثابتة وكبيرة تمنع تحول إيران إلى دولة عتبة نووية، ووقف التحركات العسكرية الإيرانية في المنطقة».

وقال مصدر مطلع على الموقف الإسرائيلي، إن رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينت أوضح أنه مثل سلفه، بنيامين نتنياهو، يعارض العودة إلى الاتفاق النووي»، وشدّد على أن الاتفاق النووي «سيئ»، و«الفائدة منه صغيرة، والثمن قد يكون كبيراً». لكنه أضاف أن تل أبيب «لا تتجاهل أيضاً حقيقة أنه إذا تم التوقيع عليه، فإن هذا الاتفاق قد يخدمنا في الفترة القريبة، ويؤخر قليلاً تخصيب اليورانيوم».

> غروسي: الحكومة الإيرانية متشددة حول برنامجها النووي
>
> حذّرت إسرائيل من سياسة «المماطلة» التي تعتمدها طهران

طالبان تتبرأ من الجرائم
إعدامات واعتداءات في بانشير ومدن أخرى

كابول ـ **العربي الجديد**

بعد أسبوع تقريباً من سيطرة حركة طالبان على ولاية بانشير في أفغانستان، وعلى مركزها مدينة بازارك، أفادت تقارير أوردها بعض وسائل الإعلام الأفغانية بأن مقاتلي الحركة أعدموا عناصر من جبهة المقاومة الوطنية المعروفة بـ«مقاومة بانشير»، كما نشرت على منصات التواصل الاجتماعي مشاهد تظهر قتل مسلحي طالبان شاباً في زي عسكري في الولاية. كما وقعت أعمال قتل واختطاف لوجوه بارزة وموظفي الحكومة السابقة وعسكريين، أدت إلى حالة من الخوف في صفوف المواطنين، على الرغم من نفي طالبان ضلوعها في كل تلك القضايا ووعدها بإجراء التحقيق، وحيال قضية الإعدامات في بانشير، قال عضو اللجنة الثقافية، القيادي في الحركة أحمد الله وثيق في حديث مع «العربي الجديد»، إن كل تلك الأنباء لا أساس لها من الصحة وإن طالبان لم تقم بإعدام أي شخص في حالة غير الحرب، معتبراً ذلك جزءاً من الحملة الإعلامية من قبل بعض الجهات ضد طالبان. ونفى وثيق أن تكون الحركة قد طلبت من سكان بعض مناطق بانشير ترك منازلهم، مؤكداً أنه لا يوجد أي نوع من الحرب في الولاية، وأنه بعد كسر الخطوط الأمامية لـ«مقاومة بانشير» لم تحدث إن كل ما قيل بشأن قتل وإعدام أبناء بانشير ادعاءات لا أساس لها من الصحة.

ونُشر في الآونة الأخيرة على مواقع التواصل الاجتماعي تسجيل مصوّر يظهر أحد المسلحين من جبهة المقاومة وهو في زي عسكري على جانب الطريق الرئيسي، يدفعه مسلحون من الحركة نحو جانب من الطريق، ثم يطلق آخرون النار عليه ويردونه قتيلاً. ولم تُعرف هوية القتيل، ولكن يبدو من سلوكه أنه استسلم وقُتل رغم أنه لم يكن مسلحاً. كما يظهر في التسجيل ذاته شخص آخر معتقل لدى طالبان وهو يصرخ ويخرج بطاقة هويته، ويبقى أن يكون عسكرياً، قبل اقتياده مكبّل اليدين إلى مكان مجهول. وأكد موقع «أماج نيوز» الأفغاني أن الحادث وقع في مديرية عنابة المجاورة لمدينة بازرك عاصمة ولاية بانشير.

كذلك، أكدت جبهة المقاومة أن مسلحي طالبان أعدموا شقيق نائب الرئيس الأفغاني السابق أمر الله صالح، روح الله عزيزي صالح بعد استسلامه، لكن طالبان نفت خبر إعدامه، مشددة على أنه قُتل في المعركة ضدها. وعدا بانشير، أفادت الحكومة المحلية في قندهار، بأن مسلحين مجهولين قتلوا خمسة من عناصر الشرطة بعد إخراجهم من منازلهم. وداهم مسلحون منزل رئيسة المؤسسة الخيرية «هبه»، فهيمة رحمتي، في قندهار. واتهمت رحمتي طالبان بذلك.

> نفى قيادي في طالبان أن تكون الحركة دعت سكان بانشير للمغادرة

«ننتظر الأفعال من طالبان، والقضية الأفغانية ستكون على أجندة اجتماعات الأمم المتحدة الشهر الحالي».

وفي وقت لاحق أمس، بحث أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، مع لودريان، مستجدات الأوضاع الإقليمية وتطورات الأوضاع في أفغانستان، بحسب بيان للديوان الأميري القطري. كذلك، كان الملف الأفغاني محور محادثات بريطانية إيرانية، إذ قال وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب، عبر تويتر، أمس، إنه تحدث هاتفياً مع نظيره الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، وناقشا «المصلحة المشتركة بين البلدين في تحقيق الاستقرار في أفغانستان». في غضون ذلك، لا تزال ردود الفعل على الحكومة التي شكلتها حركة «طالبان» يوم الثلاثاء الماضي تتوالى. وفي السياق، أعربت إيران أمس عن أسفها لأن هذه الحكومة لا تمثل جميع الأفغان، ودعت «جميع الأطراف» إلى التفاوض لتشكيل حكومة «ممثلة للتنوع»، وذلك بحسب ما أدلى به المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده في مؤتمر صحافي في طهران. بدورها، أعربت المفوضة العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ميشيل باشليه، في افتتاح الدورة 48 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، أمس، عن «خيبة أملها» لإفقار حكومة طالبان في أفغانستان للتنوع، معربة عن قلقها بشأن معاملة النساء والقمع الذي يزداد عنفاً ضد الأصوات المعارضة. في الأثناء، حطّت طائرة باكستانية صباح أمس في مطار كابول، في أول رحلة تجارية أجنبية منذ سيطرة حركة «طالبان» على الحكم. وحملت الطائرة على متنها نحو عشرة مسافرين، ثم أقلعت بعد ساعة ونصف تقريبا وعلى متنها حوالى 70 مسافراً معظمهم أفغان. وقال المتحدث باسم شركة الخطوط الجوية الدولية الباكستانية المملوكة للدولة، عبد الله خان، إن الطائرة غادرت من إسلام آباد كرحلة تجارية مستأجرة من البنك الدولي وعلى متنها مسؤولون من البنك وصحافيون. كما هبطت أمس، طائرة تابعة للخدمات الجوية الإنسانية التابعة للأمم المتحدة آتية من إسلام آباد، في كابول، وأحضرت الطائرة عمال إغاثة، بحسب تغريدة لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة. على الصعيد الإنساني، انعقد في مدينة جنيف السويسرية أمس مؤتمر للمانحين الدوليين بشأن أفغانستان. وأكد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، في كلمة خلال افتتاح المؤتمر، أن «سلطات الأمر الواقع في أفغانستان (في إشارة لحركة طالبان) تعهدت بالتعاون لضمان تقديم المساعدة لشعب أفغانستان»، وقال أمام الوزراء المشاركين في المؤتمر إن «الشعب الأفغاني يحتاج إلى طوق نجاة». وأضاف غوتيريش: «إنني أحثكم على دعم ندائنا العاجل بمبلغ 606 ملايين دولار، للحصول على مساعدة طارئة لـ 11 مليون شخص في الأشهر الأربعة المقبلة». بدورها، أعلنت المندوبة الأميركية الأممية، السفيرة لينذا توماس غرينفيلد، خلال المؤتمر، عن تخصيص ما يقرب من 64 مليون دولار من المساعدات الإنسانية العاجلة إلى أفغانستان.

لا توجه مصرياً لتسليم صلاح قوش

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تمكن قوش من الهرب بعد سقوط نظام البشير (فرانس برس)

استبعدت مصادر مصرية خاصة، إمكانية تسليم بعض الشخصيات السودانية البارزة، من عهد الرئيس المخلوع عمر البشير، والمتواجدة على الأراضي المصرية، للسلطات السودانية، وذلك بعد تردد أنباء حول اعتزام القاهرة تسليم رئيس الاستخبارات السودانية خلال حقبة البشير، صلاح قوش، والأمين العام المساعد في جامعة الدول العربية للشؤون الاقتصادية، كمال حسن علي. وأكدت المصادر، التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، صعوبة تسليم قوش في الوقت الراهن، خصوصاً أنه لم يقدَّم للمحاكمة، أو تصدر ضده أي أحكام في السودان، مشيرة في الوقت ذاته إلى أنه على الرغم من أن العلاقات المصرية - السودانية تتسم بالقوة في الوقت الحالي، إلا أن هذا لا يعني تسليم بعض القيادات السودانية السابقة، خصوصاً من لم يثبت قضائياً تورطه في أي جرائم. ولمحت المصادر إلى أنه حال ثبتت إدانة أي من القيادات السودانية التي تتواجد على الأراضي المصرية لن يتم السماح لهم بالبقاء، لكن من دون أن يعني ذلك تسليمهم للخرطوم، لافتة في الوقت ذاته إلى أن ذلك لا ينطبق على الأفراد المتهمين في جرائم جنائية، أو تلك المتعلقة بالإرهاب والعنف.

وفي ما يخصّ قوش تحديداً، قالت المصادر إن الرجل قدّم لمصر خدمات عدة خلال تواجده في منصبه، وأدى دوراً كبيراً في تحسين العلاقات بين مصر والسودان خلال عهد البشير، بعد فترة من التأزم، كاشفة في الوقت ذاته أنه «في حال كانت القاهرة مضطرة لإبعاده، فسينتقل إلى الإقامة في دولة الإمارات، التي تربطه بحكامها علاقات جيدة». وقالت المصادر إن للجانب المصري أو النيابة العامة المصرية، مع نظيرتها في السودان بشأن الجوانب القضائية وبعض المطلوبين، لا يعني أن ينسحب ذلك على شخص رئيس جهاز الأمن السابق صلاح قوش. وحول الخلافات بين قوش ونائب رئيس مجلس السيادة السوداني، قائد قوات الدعم السريع، الفريق أول حمدان دقلو (حميدتي)، والتي كانت السبب وراء تمسّك الأخير في أكثر من مناسبة بتسليم مدير الأمن والاستخبارات السابق، قالت المصادر إن مسؤولين رفيعي المستوى في النظام المصري، بذلوا جهداً كبيراً في إقناع حميدتي بالتراجع عن هذه الخطوة، نظير ضمان الصمت التام من جانب قوش، وعدم إثارته أي أزمات ضد السلطات السودانية. وكشفت المصادر أن رئيس الاستخبارات المصري اللواء عباس كامل، أدى دوراً كبيراً في تسكين الخصومة بين حميدتي وقوش، مشيرة إلى أن التقارير التي ربطت تعاون النيابتين في مصر والسودان، وإمكانية تسليم قوش، ربما يكون هدفها الضغط على القيادة في البلدين، وهو ما من شأنه إثارة ملف خلافي قد يتسبب في إعاقة العلاقات مجدداً، أمام ضغط الشارع في السودان. وقالت المصادر إن قوش يحكم أدواره السابقة على مدى فترات طويلة يملك الكثير من الأسرار والمعلومات، وهو ما يجعله محل قلق دائم بالنسبة لمنافسيه والكيانات المتصارعة على الحكم في السودان. وكان النائب الأول لرئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان، محمد حمدان دقلو، اتهم قوش، بالوقوف وراء أحداث هيئة العمليات، التي وقعت في ينابر/كانون الثاني 2020، والتي أعدها تمرداً، والتورط في التخطيط للانقلاب، بحسب الاتهام.

وبعد سقوط نظام البشير، وضع مدير الأمن والاستخبارات، صلاح قوش، بوصفه من أخطر الشخصيات في العهد السابق، تحت الإقامة الجبرية في منزله بالعاصمة الخرطوم، إلا أنه تمكّن من الهرب، قبل أن تكشف تقارير صحافية وجوده في مصر. وفي يناير 2020، طلبت نيابة الشراء الحرام في السودان من الإنتربول الدولي، القبض على قوش للتحقيق معه في بلاغات مدونة ضده، كما حجزت على ممتلكاته وحساباته المصرفية، وحظره من السفر. وكان النائب العام السابق تاج السر الحبر، بدأ في تحريك إجراءات دولية للقبض عليه، حيث يواجه أربعة بلاغات جنائية. وأنهى النائب العام السوداني مبارك محمود عثمان، أخيراً، زيارة إلى مصر استغرقت خمسة أيام، بدعوة من نظيره المصري حمادة الصاوي، تناولت التعاون الثنائي بين البلدين.

شرق غرب

الاحتلال يطلق النار على فلسطيني في القدس

أطلق حراس أمن إسرائيليون في محطة الباصات المركزية في شارع يافا بالقدس المحتلة النار، أمس الإثنين، باتجاه الشاب الفلسطيني، باسل شوامرة (17 عاماً) وأصابوه بجروح بالغة الخطورة. وادّعى الاحتلال أن الشاب طعن اثنين من حراس الأمن وأصابهما بجروح متوسطة قبل إطلاق النار عليه، ونُقل بعدها إلى المستشفى.

(العربي الجديد)

المغرب: حلّ أزمة ليبيا بيدا بالانتخابات

اعتبر وزير الخارجية المغربي، ناصر بوريطة (الصورة)، أمس الإثنين، أن حل الأزمة في ليبيا يمر عبر تنظيم الانتخابات المقبلة في موعدها المحدد في 24 ديسمبر/ كانون الأول المقبل، معلناً رفض بلاده التدخل الخارجي وكثرة المبادرات. وأكد في مؤتمر صحافي مشترك مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا يان كوبيتش، على ضرورة البناء على التقدم الحاصل في العديد من الجوانب السياسية والعسكرية لإنجاح الاستحقاق الانتخابي في ليبيا.

(العربي الجديد)

السودان: ضبط متفجرات في الشرق

أعلنت السلطات السودانية، أمس الإثنين، عن ضبطها متفجرات مضادة للدروع والطيران ومصفحات نقل الجنود، في ولاية البحر الأحمر، شرقي السودان. ونسبت وكالة الأنباء الحكومية «سونا» لمصادر رسمية قولها إن المتفجرات ضبطت بمنطقة قبول، بواسطة قوات الدعم السريع، وشملت 69 صاروخاً من نوع «بي 10».

(العربي الجديد)

لبنان: جلسة أولى للحكومة

عقد مجلس الوزراء اللبناني، أمس الإثنين، أولى جلساته في قصر بعبدا الرئاسي. وتمنّى رئيس الجمهورية ميشال عون أن «يضمن البيان الوزاري إضافة إلى الثوابت الوطنية، خطة التعافي التي أقرّتها الحكومة السابقة، وما ورد من إصلاحات في المبادرة الفرنسية وإجراء الانتخابات النيابية في موعدها، واستكمال التحقيقات في انفجار مرفأ بيروت والإسراع في خطة مكافحة الفساد». وتمنى استكمال التفاوض مع صندوق النقد الدولي. من جهته، أكد رئيس الحكومة نجيب ميقاتي أن الأولوية هي «معالجة موضوع المحروقات والدواء بما يوقف إذلال الناس».

(العربي الجديد)

الجزائر: رئيس الحكومة يقدم برنامجه للبرلمان

قدم رئيس الحكومة الجزائرية أيمن بن عبد الرحمن (الصورة)، أمس الإثنين، برنامج حكومته أمام البرلمان لمناقشته، في خطوة رمزية يفرضها الدستور، وسط تباين لافت في المواقف إزاء البرنامج الذي وُصف بأنه «حزمة نوايا»، تغيب فيه الأهداف

السياسية والاقتصادية الواضحة والمحددات والمعطيات الرقمية. وتعهد بن عبد الرحمن بتوسيع هامش الحريات السياسية والمدنية وتعزيز الممارسة الديمقراطية وحرية الإعلام. وأكد أن الخطة الحكومية تستهدف تنويع مداخيل الخزينة.

(العربي الجديد)

الحدث

بحث الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس وزراء دولة الاحتلال الإسرائيلي، ملف التهدئة في قطاع غزة، والرؤية المصرية لذلك والتي يتصدر الاقتصاد أجندتها، وهو ملف ليس بعيداً عن واشنطن، وتنظر إليه مصر باهمية بالغة للتقارب مع إدارة جو بايدن

لقاء السيسي وبينت

إعمار غزة وفق خطة مصرية تدعمها واشنطن

سيدا مصر تحركات عاجلة على صعيد إعادة الإعمار في غزة (سعيد خطيب/فرانس برس)

القاهرة ـ **العربي الجديد**
صالح النعامي

بحث الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أمس الأحد، مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينت، عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وملف التهدئة وإعادة الإعمار في قطاع غزة، فضلاً عن ملف تبادل الأسرى بين دولة الاحتلال وحركة «حماس»، في القطاع المحاصر، وذلك خلال زيارة قام بها بينت إلى شرم الشيخ، هي الأولى من نوعها على هذا المستوى، منذ عقد، حين استقبل الرئيس المصري الراحل حسني مبارك، رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في شرم الشيخ، في بداية عام 2011، قبل وقت قليل من ثورة 25 يناير/ كانون الثاني من ذلك العام. وتصدر ملف قطاع غزة، أجندة لقاء أمس، الذي يأتي بعد 10 أيام من استقبال السيسي رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وملك الأردن عبد الله الثاني. كما يأتي اللقاء في ظلّ تصعيد إسرائيلي مضبوط في القطاع، وعلى وقع بروز خطط لا تزال قيد التبلور، تسعى دولة الاحتلال إلى اعتمادها في القطاع، وستلعب فيها مصر دوراً بارزاً.

وقالت الرئاسة المصرية إثر اللقاء، إن جلسة مباحثات ثنائية عقدت بين الجانبين، تم خلالها بحث تطورات العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، فضلاً عن مستجدات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية، خصوصاً ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وأكد السيسي، بحسب البيان، دعم مصر لمختلف جهود تحقيق السلام الشامل بالشرق الأوسط، استناداً إلى حل الدولتين وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية، بما يسهم في تعزيز الأمن والرخاء لكافة شعوب المنطقة. وأشار السيسي إلى أهمية دعم المجتمع الدولي جهود مصر لإعادة الإعمار في المناطق الفلسطينية، بالإضافة إلى ضرورة الحفاظ على التهدئة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، لا سيما مع تحركات مصر المتواصلة لتخفيف حدة التوتر بين الجانبين في الضفة الغربية وقطاع غزة، من جهته، وصف بينت اللقاء بـ«الملهم والجيد» للغاية.

وكان بينت قد وصل إلى شرم الشيخ صباح أمس، في زيارة سريعة، بناء على دعوة سابقة كان قد سلّمها إليه رئيس جهاز الاستخبارات العامة المصري، اللواء عباس كامل، على هامش زيارة الأخير تل أبيب، في 18 أغسطس/آب الماضي. واستبقت الرئاسة المصرية اللقاء، ببيان، قالت فيه إنه «سيتناول البحث حول عدد من المواضيع الثنائية بين الجانبين، في مختلف المجالات، وسُبل وجهود إعادة إحياء عملية السلام، ومستجدات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية». من جهتها، نقلت هيئة البث الإسرائيلية الرسمية عن مصادر قولها إن «اللقاء سيبحث سبل التوصل إلى تسوية في قطاع غزة، وقضية الجنديين المفقودين والمواطنين الإسرائيليين المحتجزين في قطاع غزة»، في إشارة للإسرائيليين الذين تحتجزهم «حماس». واستباقاً للقاء، قالت مصادر مصرية خاصة، لـ«العربي الجديد»، إن السيسي سيبحث مع بينت التصور المصري لفرض حالة الهدوء في قطاع غزة، وفق رؤية طويلة المدى، بدعم من الجانب الأميركي، لافتة إلى أن الخطة «تتجاوز فكرة الهدوء مقابل الهدوء»، مؤكدة أنها رؤية تشمل العديد من الجوانب ولا ترتكز فقط على الجانب الأمني. وأوضحت المصادر أن تحركات مصرية عاجلة ستعقب الاجتماع، على صعيد ملف إعادة إعمار غزة، والشروع في مفاوضات جادة لتبادل الأسرى بين «حماس» والاحتلال. ونقلت «هآرتس» عن مسؤول سياسي إسرائيلي رفيع، قوله إنه «سيكون في مركز اللقاء جهد مصري، لدفع استثمارات دول المنطقة في القطاع، وهناك اهتمام كبير في الموضوع من جانب رجال أعمال في دول المنطقة، والمصريون لا يريدون إلا يلحقوا بالقطار».

وبالتزامن مع اللقاء، أعلنت هيئة البث الإسرائيلية، أمس، أن شركة «مصر للطيران» ستبدأ في شهر أكتوبر/تشرين الأول المقبل، تسيير رحلات مباشرة ومنتظمة بين القاهرة وتل أبيب. وقالت وزارة النقل الإسرائيلية، إن معبر طابا الحدودي بين إسرائيل وسيناء، وهو نقطة دخول السياح الإسرائيليين، سيعود للعمل بالكامل اعتباراً من (أمس) الاثنين مع رفع قيود فرضت خلال جائحة كورونا. وسعى النظام المصري لإخراج اللقاء، بصورة بعيدة عن المبالغة في الاحتفاء، وفي الوقت نفسه تحقيق الهدف المرجو منه، وهو التقارب المصري مع إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، والبناء على التواصل الإيجابي السابق بين الجانبين عقب أحداث العدوان على المسجد الأقصى وغزة.

ويأتي لقاء السيسي - بينت، في الوقت الذي كشف فيه وزير الخارجية الإسرائيلي يئير لبيد، عن خطته لهدوء متعدد السنوات مع قطاع غزة. وأكد لبيد، خلال مؤتمر نظمه مساء أول من أمس السبت، «معهد السياسات لمواجهة الإرهاب» التابع لجامعة «رايخمان» في هرتسليا، أن الإعلان عن خطته يهدف إلى دفع الفلسطينيين في قطاع غزة إلى الثورة ضد حركة «حماس»، بعد إقناعهم بأنها المسؤولة عن تدهور أوضاعهم الاقتصادية في القطاع. وقال لبيد خلال المؤتمر أنه «يجب أن نذهب في خطوة متعددة السنوات في غزة، الاقتصاد مقابل الهدوء»، مضيفاً أن «الهدف هو خلق الاستقرار والهدوء على جانبي الحدود بين إسرائيل وغزة، أمنياً، وسياسياً ومدنياً واقتصادياً». وأوضح أن هذا المقترح لا يعتبر بمثابة مفاوضات مع «حماس»، لأن إسرائيل «لن تمنح جوائز لمنظمة إرهابية، وتضعف السلطة (الفلسطينية) التي تعمل معنا بانتظام»، على حدّ قوله.

وشرح لبيد أن المرحلة الأولى من الخطة، هي إعادة الإعمار الإنساني لقطاع غزة، مقابل مكافحة تعاظم قوة «حماس»، مضيفاً أن السلطة الفلسطينية ستتولى الإدارة الاقتصادية والمدنية للقطاع. وأشار إلى أن بينت ووزير الأمن بني غانتس وافقا على مبدأ الخطة. وبحسب لبيد، فإن المرحلة الأولى تشمل التزام إسرائيل والمجتمع الدولي بالعمل على إعادة ترميم البنى التحتية في قطاع غزة، وتحديداً إعادة تأهيل شبكة الكهرباء وربط القطاع بخط غاز، وتدشين محطات تحلية للمياه، وتحسين أوضاع القطاع الصحية، وظروف قطاع الإسكان والمواصلات. أما المرحلة الثانية فتشمل، تدشين مشاريع بنى تحتية كبيرة، مثل جزيرة اصطناعية قبالة ساحل غزة؛ وربط الضفة الغربية والقطاع. واقرّ لبيد بأن السياسات تجاه غزة التي تبنتها حكومات تل أبيب المتعاقبة منذ انسحابها من هناك في 2005 فاقمت الأوضاع الأمنية والاقتصادية سوءا في إسرائيل.

وصف بينت اللقاء مع السيسي بـ«المهم والجيد للغاية»

كشف يئير لبيد عن خطة لهدوء متعدد السنوات مع غزة

متابعة

الاحتلال ينكّل بالأسرى المعاد اعتقالهم

تواصل محاكم الاحتلال الإسرائيلي قمع الأسرى الفلسطينيين، مع رفضها التماسات متعلقة بحقوقهم، من رعاية صحية وزيارات

رام الله ـ **العربي الجديد**

أفادت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية بأن ما تسمى «محكمة الناصرة المركزية» التابعة للاحتلال الإسرائيلي قررت، خلال جلستها أمس الإثنين، رفض الالتماس الذي تقدم به محامي الهيئة للسماح له بزيارة الأسرى الأربعة الذين تمكنوا من تحرير أنفسهم من سجن جلبوع قبل أن يعاد اعتقالهم خلال الأيام الماضية. وكان محامي الهيئة قد تقدم سابقاً بالتماس للسماح له بزيارة كل من زكريا الزبيدي ومحمود ومحمد العارضة ويعقوب قادري، وذلك لمتابعة أوضاعهم في المعتقل ورصد أماكن احتجازهم، لكن الالتماس تم رفضه. وأعربت الهيئة في بيان، عن قلقها من التعتيم الكبير في ما يتعلق بقضية الأسرى، محذرةً من أن تنصّ ردة الفعل الإسرائيلية على الانتقام منهم. وأكد نادي الأسير الفلسطيني في بيان، أنه تمّ نقل الأسرى من قسم (3) في سجن «جلبوع» إلى سجن «شطة»، البالغ عدد الأسرى فيه نحو 90 شخصاً. وتعرّض الأسرى الأربعة للضرب المبرح والتنكيل خلال عملية نقلهم، واستمر الاعتداء عليهم بعد عملية نقلهم لساعات في سجن «شطة». وكانت إدارة سجن «جلبوع» قد نقلت الأسرى القابعين في قسم (3) قبل أيام، بعد مواجهة جرت بين الأسير مالك حامد وأحد السجانين. وكشف مسؤول كبير في جهاز إنفاذ القانون لدى الاحتلال، أمس، أن أحد السجانين في سجن «جلبوع» كان موجوداً في مركز القيادة والسيطرة خلال الليل، وكان يفترض به أن يشاهد على الشاشات في غرفة المراقبة والتأكد من أن كل شيء يجري بشكل سليم. ونقل موقع «والاه» عن المسؤول قوله «لكن السجّان كان يشاهد التلفاز ولم ينتبه لتوثيق فرار الأسرى الفلسطينيين الستة الذين رصدتهم الكاميرات، كما لم ينتبه لتشغيل الإنذار». وأشار إلى أن كاميرات المراقبة صوّرت الأسرى لدى خروجهم من فتحة النفق، والأسير زكريا الزبيدي كان بين أوائل الخارجين منها، وفيما واجه أحد الأسرى صعوبة بالخروج من فتحة النفق الضيقة، شوهد الأسرى وهم يسحبونه ويساعدونه على الخروج. وتوقف الأسرى الستة قرب فتحة النفق لمدة عشر دقائق، وبعد ذلك اتجهوا نحو حقل زراعي بجوار السجن. وصادرت قوات الأمن كاميرات المراقبة لاستخدامها في إطار التحقيق الجاري حول فرار الأسرى. على صعيد آخر، أفادت هيئة شؤون الأسرى بأن ما تسمى «بالمحكمة العليا الإسرائيلية» رفضت، أمس، الالتماس المقدم من قبل الهيئة للطعن في قرار الاعتقال الإداري الصادر بحق الأسير المضرب عن الطعام منذ أكثر من 54 يوماً مقداد القواسمة، الذي يخوض إضراباً عن الطعام، وتحتجزه سلطات الاحتلال بسجن «عيادة الرملة» منذ أيام بعد تدهور حالته الصحية. وكان القواسمة قد رفض اقتراحاً من المخابرات الإسرائيلية بالإفراج عنه بعد تمديد اعتقاله إدارياً ستة أشهر جديدة، مطالباً بالإفراج الفوري عنه وإنهاء اعتقاله التعسفي.

بدورها، رصدت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية الظروف الحياتية والأوضاع المعيشية لأسرى معتقل «عسقلان»، في أعقاب الأحداث الأخيرة، لا سيما بعد الإجراءات العقابية والتنكيلية التي نفذتها إدارة السجون خلال الأيام الماضية بحق الأسرى في مختلف المعتقلات، والتي ما زالت مستمرة بفرضها بشكل ممنهج ومضاعف. ولفتت الهيئة، في بيان أمس، إلى أن هجمة الاحتلال الشرسة كانت قد بدأت بحق أبناء الحركة الأسيرة في مختلف السجون، عقب تمكن ستة أسرى من انتزاع حريتهم بالهروب من سجن «جلبوع» من خلال نفق. وأوضحت أن أسرى معتقل «عسقلان» كشفوا لمحامي الهيئة عقب زيارته لهم، أن هناك تضييقاً مفروضاً عليهم داخل المعتقل، كحال رفاقهم من الأسرى الآخرين المحتجزين في السجون الأخرى. وأفادوا بأن إدارة السجن أغلقت «الكانتينا» (بقالة السجن) بالكامل، ولا يسمح لهم بالخروج إلا ساعة واحدة، ويتم السماح بخروج أسرى غرفتين وليس لأسرى القسم بأكمله، عدا عن الاقتحامات المتكررة لغرف الأسرى وتنفيذ حملات تفتيش قمعية بحقهم. كما فرضت إدارة السجن عقوبة على الأسير مراد أبو الرب من دون أي مبرر، وزجّته داخل الزنازين لمدة 14 يوماً، كما حرمته من الزيارات و«الكانتينا».

ووثق محامي الهيئة آخر المستجدات في ما يتعلق بقضية الأسير موسى صوفان (47 عاماً)، من مدينة طولكرم، والذي تعرض للعزل لفترات طويلة ولعمليات نقل متعمدة من معتقل إلى آخر من دون أي مبرر يستدعي ذلك. وسبق أن خاض صوفان إضراباً مفتوحاً عن الطعام لتسعة أيام احتجاجاً على عزله والتنكيل به، وانهى إضرابه بعد وعود بإخراجه من العزل، لكن إدارة السجون لم تستجب لمطالبه وأعادت زجه داخل عزل سجن «عسقلان».

تواصلت الاحتجاجات الفلسطينية تضامناً مع الأسرى (مجدي فتحي/Getty)

رصد

تقترب قضية «بلاغ الكويت» من نهايتها بعد الحكم الابتدائي الذي اصدرته محكمة الجنايات السويسرية، بحق الشيخ احمد الفهد الصباح، عقب إدانته بتزوير قرار تحكيم سويسري

قضية أحمد الفهد الصباح

من «بلاغ الكويت» لحكم الإدانة في سويسرا

الكويت ـ **خالد الخالدي**

أصدرت محكمة الجنايات السويسرية، يوم الجمعة الماضي، حكمها الابتدائي على الشيخ احمد الفهد الصباح، رئيس المجلس الأولمبي الآسيوي (استقال منه يوم الجمعة الماضي)، الوزير الكويتي السابق وأحد أفراد الأسرة الحاكمة، وذلك بعد إدانته بتزوير قرار تحكيم سويسري مرتبط بـ«مؤامرة انقلابية وهمية». حاول الفهد الترويج لها للقضاء على خصمية السياسيين داخل الكويت، وهما رئيس مجلس الوزراء السابق الشيخ ناصر المحمد الصباح، ورئيس مجلس الأمة (البرلمان) السابق الراحل جاسم الخرافي حسبما أفادت وكالة «رويترز».

وحكمت المحكمة السويسرية بالسجن على الفهد ومساعده حمد الهارون، وهو نجل مسؤول سابق في الدولة، 30 شهراً سجناً على أن يكون 15 منها مع وقف التنفيذ. في المقابل، حكمت على محام إنكليزي متخصص في التحكيم الدولي بالسجن لمدة 36 شهراً، بينها 18 شهراً نافذاً، والمنع من ممارسة مهنة المحاماة في سويسرا لمدة 5 سنوات. كما حكمت على محاميين آخرين، بلغاري واوكراني، بالسجن 15 و18 شهراً على التوالي مع وقف التنفيذ، لدورهما في تزوير قرار التحكيم. وفي أول رد فعل له على القرار، قال الفهد للصحافيين الذين تابعوا الجلسة: «واثق من براءتي»، مشيراً إلى أنه سيستأنف الحكم خلال 10 أيام.

وتأتي هذه القضية التي عرفت في الكويت باسم «بلاغ الكويت» بالنسبة لمعسكر الشيخ أحمد الفهد، أو «بلاغ الفتنة» بالنسبة لمعسكر الشيخ ناصر المحمد وجاسم الخرافي، لتكون آخر الفصول من الصراع الحاد داخل الأسرة الحاكمة في الكويت.

وبدأت فصول الصراع حين استقال الفهد من مناصبه الحكومية في مايو/أيار 2011، بصفته نائباً أول لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للإسكان والتنمية، عقب استجواب تقدم به نواب «كتلة العمل الوطني» التي كان رئيس مجلس الأمة الحالي مرزوق الغانم (ابن اخت جاسم الخرافي) ينتمي لها. وأحجمت الحكومة التي كان رئيسها الشيخ ناصر المحمد الصباح عن الوقوف بصف الفهد. كما أحجم رئيس مجلس الأمة آنذاك جاسم الخرافي عن حماية الوزير.

وبعد أشهر قليلة استقال رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح في أواخر شهر نوفمبر / تشرين الثاني 2011 على خلفية اقتحام المعارضة لمجلس الأمة، بعد تسريب بيانات باسماء نواب يشتبه بأنهم تلقوا مبالغ مالية من رئيس مجلس الوزراء. وحامت الشبهات حول أحمد الفهد بأنه الذي سربها كجزء من انتقامه من رئيس الوزراء، وحلّ أمير البلاد البرلمان، داعياً لإجراء انتخابات جديدة.

واستطاعت المعارضة الحصول على أغلبية كاسحة في الانتخابات التشريعية في فبراير/ شباط 2012، لكن المحكمة الدستورية فجرت مفاجأة بإعلان قرار إبطال المجلس المنتخب حديثاً في يونيو/ حزيران 2012، بسبب أخطاء إجرائية في حل مجلس الأمة السابق.

وأصدر أمير البلاد مرسوماً بتعديل النظام الانتخابي وتحويله إلى نظام «الصوت الواحد» بدلاً من نظام «الأصوات الأربعة» (أي يحق للناخب انتخاب مرشح واحد، بينما كان سابقاً ينتخب أربعة مرشحين)، وهو ما ادى إلى موجة احتجاجية ومسيرات وتظاهرات في أنحاء البلاد. وقرر الشيخ أحمد الفهد الصباح العودة من جديد إلى المشهد السياسي بقوة أواخر عام 2013، حين نوّه إلى وجود «شريط فيديو» يثبت فيه وجود تآمر من قبل شخصيات نافذة ومسؤولة على القيادة السياسية وعلى نظام الحكم. وأشار إلى أن هذه الشخصيات قامت «برشوة القضاة والتخابر مع إسرائيل»، ناشراً هذه الأخبار عبر إعلاميين محسوبين عليه في وسائل التواصل الاجتماعي.

وعلى الأثر تقدم الشيخ ناصر المحمد وجاسم الخرافي بشكوى لدى النيابة العامة بحق أحمد الفهد بسبب هذه الاتهامات، ليرد الأخير بتقديم الشريط وقرار تحكيم سويسري وآخر بريطاني مبني على التحكيم السويسري، ضمن «بلاغ الكويت» إلى النيابة العامة. واستمرت قضية الشريط خلال عام 2014، مؤججاً الخلافات الداخلية، ما دفع أمير الكويت إلى إصدار بيان في يونيو من العام نفسه طالب فيه «بالتوقف عن الخوض في الأشرطة وعدم نشر الفتنة». لكن الشيخ أحمد الفهد قرر الإلقاء بكافة أوراقه السياسية حين سرّب أوراقاً قال إنها «تحويلات مصرفية» صدرت من قبل المتهمين للقضاة والمستشارين في الدولة، وأن هذه التحويلات قد جرى الحديث عنها في الشريط، وذلك في منتصف عام 2014. ثم عاد وسرّب الشريط في أواخر العام نفسه عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وغرّدت لقطات قيل إنها لمسؤولين كبار يقومون بدفع الرشاوى للقضاة.

بعدها، قررت النيابة العامة في شهر مارس/ آذار 2015 حفظ «بلاغ الكويت» نظراً لعدم صحة الشريط، بعد أن توصلت اللجنة الفنية إلى هذا الرأي، الذي عضدته شركات تقنية وبحث وتقص أميركية وبريطانية. وكانت المفاجأة أن الشيخ أحمد الفهد الصباح قدم بيان اعتذار على التلفزيون الرسمي بعد حفظ البلاغ بأيام، اعتذر فيه لأمير البلاد ولولي العهد ولرئيس مجلس الوزراء السابق ورئيس مجلس الأمة السابق وللقضاة.

لكن القضية لم تنته إذ قرر الشيخ ناصر المحمد وورثة الراحل جاسم الخرافي، الذي توفي عام في مايو 2015 تقديم بلاغ لدى النائب العام في سويسرا بسبب وجود شبهة تزوير في قرار التحكيم السويسري، وهو ما توصلت إليه المحكمة يوم الجمعة الماضي. وبحسب الحكم الصادر أخيراً، قام محامو الفهد بالتنازل عن حقوق الفيديو لشركة تريكل في ديلاوير الأميركية. وتريكل هي شركة وهمية سيطر عليها المتهمون بحسب المحكمة، وقد رفعت دعوى قضائية زاعمة أن الفيديوهات مزيّفة ما اوصل إلى إقامة تحكيم زائف. وفي قضية التحكيم، تولى أحد المحامين المقيمين في جنيف دور المحكم ووقع حكماً ينصّ بصحة الفيديوهات وتلقى في المقابل مبلغاً قدره 10 الاف فرنك سويسري. وقالت المحكمة إن قرار التحكيم السويسري كان مزوراً ومن تدبير الشيخ أحمد الفهد الصباح ومساعده حمد الهارون، إضافة إلى ثلاثة محامين آخرين. واضطر الشيخ أحمد الفهد إلى الاستقالة من منصبه كرئيس للمجلس الأولمبي الآسيوي بصفة مؤقتة، مع العلم انه يتبوأ المركز منذ عام 1991، وذلك لحين البت في قرار الاستئناف. في المقابل، يرى مراقبون سياسيون أن حكم المحكمة السويسرية قضى على مستقبل أحمد الفهد السياسي بشكل نهائي داخل الكويت، وأن عودته إلى المشهد السياسي الذي خرج منه عام 2011 باتت مستحيلة.

شرق غرب

مقتل 5 جنود وسط مالي

قالت قوات الأمن والدفاع النيجيرية، في بيان، مساء أول من أمس السبت، إن «جماعة إرهابية مسلحة مجهولة» نفّذت كميناً في منطقة ماسينا سيركل التابعة لمنطقة سيغو الإدارية بوسط البلاد. وأوضحت أن الهجوم تسبب في مقتل 5 جنود، ما دفع دورية الجيش «اللرد بقوة»، موقعة 3 قتلى من المهاجمين.

(الأناضول)

12 قتيلا بهجوم على قاعدة عسكرية نيجيرية

قتل مسلحون 12 عنصراً من نيجيريا في هجوم استهدف قاعدة عسكرية، السبت الماضي، في ولاية زمفرا (شمال غرب)، قبل أن يسرقوا أسلحة ويضرموا النار في المباني، وفق ما أفاد مصدران أمنيان، أمس الإثنين، لوكالة «فرانس برس». ولم تتضح على الفور الجهة التي نفّذت الهجوم الذي وقع في مدينة موتومجي، لكن الجيش ينفذ عمليات ضد عصابات إجرامية في زمفرا تعرف بـ«قطاع طرق» ويتم تحميلها مسؤولية عمليات خطف جماعية.

(فرانس برس)

استئناف محاكمة نتنياهو

استؤنفت في المحكمة المركزية الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة، أمس الإثنين، محاكمة رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو بتهم الفساد، بعد توقف دام 3 أشهر. وقالت القناة الإسرائيلية (13) أمس، إن محاكمة نتنياهو عقدت أمس من دون حضوره. وأوضحت أن المحكمة استمعت لشهادة الرئيس التنفيذي السابق لموقع «والا» الإسرائيلي، إيلان بشوع، في إطار ما يعرف بـ«الملف 4000». ويتهم نتنياهو في هذا الملف بتقديم تسهيلات لرجل الأعمال شاؤول الوفيتش، مقابل حصوله وعائلته على تغطية إعلامية إيجابية في موقع «والا» المملوك لرجل الأعمال.

(الأناضول)

قضية

توسّع في السنوات الأخيرة الوجود الكردي الإيراني والتركي المعارض داخل إقليم كردستان العراق، في حين ترد أنقرة وطهران على ذلك بالتصعيد عسكرياً. فأين تتوزع هذه الجماعات المعارضة داخل كردستان؟

الجماعات الكردية التركية والإيرانية

خريطة مناطق توزعها في كردستان العراق

عثمان المختار

يفتح القصف المدفعي الإيراني المتكرر في الأيام الأخيرة على قرى عراقية حدودية ضمن إقليم كردستان بشمال العراق، والذي استهدف مواقع لجماعات كردية إيرانية معارضة للنظام، بعد أيام قليلة من تهديدات أطلقها الحرس الثوري الإيراني بضرب ما وصفها بـ«الجماعات الإرهابية» الموجودة داخل الإقليم، تساؤلات عديدة بشأن اتساع خريطة الانتشار المسلح للجماعات الكردية الإيرانية والتركية المعارضة داخل كردستان، والموجودة في إطار الأمر الواقع المفروض على حكومة أربيل المحلية وكذلك على بغداد، منذ سنوات طويلة، فضلاً عن تساؤلات حول معالجات كل من أربيل وبغداد لهذا الملف.

وجددت المدفعية الإيرانية، صباح أمس الإثنين، قصفها لقرى عراقية حدودية عدة ضمن إقليم كردستان، في هجوم هو الثالث من نوعه، بعد القصف الذي تعرضت له قرى حدودية يومي الخميس والسبت الماضيين. ونقلت وكالة «باسنيوز»، الكردية المقربة من سلطات الإقليم في أربيل، أمس، عن مسؤول محلي قوله إن «القصف الإيراني الذي بدأ في الساعة الثامنة صباحاً، استهدف ناحية سيدكان الحدودية التابعة لقضاء سوران شمال شرقي مدينة أربيل، والتي كانت خلال الفترات الماضية هدفاً للقصف الإيراني المتكرر بحجة تواجد مقرات لأحزاب كردية إيرانية معارضة». وتركز القصف على مرتفعات بربزين، في ناحية سيدكان المستهدفة، بحسب المسؤول. ويأتي تجدد القصف بعد يوم واحد من زيارة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي لإيران، ولقائه مسؤولين وقادة إيرانيين. وأمس الإثنين، اعتبر المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، أن القصف الإيراني الأخير داخل العراق «جاء رداً على الاعتداءات المتكررة»، مشدداً على أن بلاده «لن تتحمل المساس بأمن حدودها من قبل الزمر الإرهابية»، في إشارة إلى الأحزاب والتنظيمات الكردية الإيرانية المعارضة والمتواجدة في إقليم كردستان.

وأول من أمس الأحد، طالب الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، علي شمخاني، الكاظمي خلال زيارة الأخير لطهران، بـ«دحر تنظيمات إرهابية تخوض صراعاً مسلحاً ضد طهران من شمالي العراق».

ويأتي القصف الإيراني الأخير بالتزامن مع العمليات التركية العسكرية المتواصلة منذ أشهر عدة داخل العمق العراقي بنحو 40 كيلومتراً ضمن إقليم كردستان، والتي تستهدف مقاتلي حزب العمال الكردستاني، الذي يتخذ من الأراضي العراقية معقلاً له.

وشهد العامان الأخيران اتساعاً واضحاً في الوجود الكردي الإيراني والتركي المعارض داخل إقليم كردستان، والذي يتخذ أغلبه طابعاً مسلحاً. وفرض ذلك تصعيداً عسكرياً من قبل طهران وأنقرة، اتخذ أشكالاً مختلفة بينها التوغل البري المحدود داخل العراق والقصف الجوي والمدفعي، وعمليات الاغتيال التي تنحصر ضمن إطار إيراني فقط. لكن هذا التدخل العسكري يشكل خطراً كبيراً وتهديداً لحياة المدنيين من سكان القرى الحدودية العراقية في إقليم كردستان، كون هذه القرى مأهولة بالسكان، هذا فضلاً عن عشوائية القصف وعدم دقته.

وفي هذا السياق، وصف مسؤول عراقي كردي في مدينة أربيل، الجماعات الكردية الإيرانية والتركية الموجودة في الإقليم بأنها «مختلفة من حيث التوجهات الفكرية وطريقة المعارضة»، مقراً في حديث عبر الهاتف مع «العربي الجديد»، بأن محافظات شمال العراق باتت «ملاذاً وقاعدة عمليات للكثير من عناصر هذه الجماعات أو محطة انتقال لآخرين يحاولون الهجرة من إيران نحو أوروبا». وتحدث المسؤول عن «اعتبارات أخلاقية وإنسانية وقومية كردية تجب مراعاتها أثناء الحديث عن الجماعات الكردية المعارضة داخل الإقليم»، معتبراً أن «أربيل لا يمكنها تجاوز تلك الاعتبارات، وتسعى لخلق توازن بين مصالح وأمن واستقرار الإقليم من جهة، وعلاقتها مع طهران وأنقرة من جهة أخرى». ومع استبعاد المسؤول ذاته أن تتحول العمليات الإيرانية والتركية الحالية ضد تلك الجماعات إلى اجتياح عسكري أوسع، أكد أن «ضعف بغداد يُشجع كلاً من أنقرة وطهران على استعراض قوتيهما في جبال كردستان العراق».

خريطة انتشار عسكري وسياسي متعددة

على سفوح جبال وقرى مناطق جومان، وسيدكان، وسوران، وسيد صادق، وخليفان، وبالكايتي العراقية ضمن إقليم كردستان شمال أربيل وشرق السليمانية، تنتشر عدة جماعات كردية إيرانية معارضة أغلبها ذات طابع قومي كردي وعلماني، وأبرزها الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني «حدكا»، الذي تأسس عام 1945 في إيران ويتبنى رفض كل مخرجات اتفاقية «سايكس بيكو» (اتفاقية وُقعت بين فرنسا وبريطانيا على اقتسام الدول العربية الواقعة شرقي المتوسط عام 1916، في إطار تقسيم أراضي الإمبراطورية العثمانية)، ويطالب بـ«توحيد الأمة الكردية». وهناك أيضاً الحزب الديمقراطي الكردستاني «حدك»، الذي انشق قبل سنوات عن الحزب الأم (حدكا)، إضافة إلى حزب «كومله» الكردي اليساري المعارض لطهران منذ عام 1967، ومنظمة «خبات» القومية الكردية وتعني «الكفاح المسلح»، التي ترفع شعار الحكم الذاتي لأكراد إيران.

هذا بالإضافة إلى كوادر وقيادات الحزب الشيوعي الكردي الإيراني، الذي يدعو إلى «إيران فيدرالية علمانية تعددية ديمقراطية»، وبطبيعة الحال يقف ضد نظام ولاية الفقيه، وله حضور مهم في مناطق غرب إيران ضمن محافظة كردستان إيران الحدودية مع العراق. كذلك، يبرز حزب «الحياة الحرة» (بيجاك)، كقوة عسكرية فاعلة منذ 2004، وينشط في مناطق حدودية عراقية عدة مجاورة لإيران وتركيا ضمن مثلث سلسلة جبال قنديل، ويعرف بقربه الفكري من حزب العمال الكردستاني المعارض لأنقرة، ويتبنى أفكار زعيم هذا الحزب عبد الله أوجلان.

وتمتلك تلك الأحزاب والجماعات أجنحة مسلحة، وتجتمع في مجلس تنسيقي وتعمل ضمن إطار واحد في هذا السياق، لكنها على عكس حزب العمال الكردستاني التركي، لا أنشطة مسلحة واضحة لها داخل إقليم كردستان العراق، ووجودها يتمثل أكثر في مقرات إيواء لعائلات المعارضين والعناصر المكشوفة والمطلوبة لإيران. وهو ما يعزوه مصطفى قادري، أحد أعضاء الحزب الشيوعي الكردي الإيراني، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى «احترام رغبة قيادة إقليم كردستان وتجنيبها مشاكل مع إيران، في حال تحويل مناطق داخل الإقليم لقواعد كفاح مسلح ضد القوات الإيرانية».

وعلى خلاف «العمال الكردستاني» التركي، هناك علاقة جيدة بين هذه الجماعات الإيرانية وسكان القرى والمناطق العراقية التي يتواجد فيها أفراد تلك الجماعات وعوائلهم. ويشترك أكراد العراق وإيران بروابط اجتماعية، من ناحية أنّ الاثنين من الأغلبية السورانية، على عكس أكراد تركيا وسورية وهم أكراد الكرمانجية، وهناك تباين في اللغة والطباع والعادات بين الطرفين.

في المقابل، ينشط في مناطق قنديل وسيدان والزاب وزاخو وحفتانين وسنجار والعمادية وعقرة، ومدن ومناطق عدة شمال أربيل وشرق دهوك، على الحدود مع تركيا، بضعة آلاف من مقاتلي حزب العمال الكردستاني المعارض لأنقرة، والمعروف اختصاراً بـ«PKK». ويتخذ الوجود العام لهذا الحزب الطابع العسكري العنيف، ويتورط في عمليات خطف وأخذ إتاوات وتهجير لقرى كردية وأخرى مسيحية آشورية داخل العراق، وفقاً لما يؤكده مسؤولون عراقيون في أربيل ودهوك، مشيرين إلى أن تواجده لا يحظى بأي تأييد أو تعاطف إنساني على عكس الجماعات الكردية الإيرانية.

في الجانب الثالث، تخترق جماعات كردية سورية تابعة لمليشيات «قوات سورية الديمقراطية» «قسد»، مناطق خانصور وفيش خابور، الحدودية مع سورية، وتتخذ منها بالمجمل مواقع لأنشطة أغلبها ذو طابع تجاري، كعمليات تهريب ونقل مواد بين البلدين، إضافة إلى نقل السلاح وعمليات التبادل مع شبكات متخصصة في تلك المناطق، وسط اتهامات لمليشيا «وحدات حماية سنجار»، بتسهيل تلك الأنشطة. كما توجد في تلك المنطقة معسكرات عدة لما يعرف بـ«بشمركة روج آفا»، وهم متطوعون من أكراد سورية، ويحظون بعلاقات جيدة مع حكومة أربيل، وتلقوا تدريبات سابقة خلال الحرب على تنظيم «داعش»، على يد قوات البشمركة التابعة لإقليم كردستان خاصة عام 2018.

وتمتد مساحة المناطق التي تنشط فيها الجماعات الكردية المعارضة الإيرانية والتركية، إضافة إلى السورية، من سلسلة جبال قنديل مروراً بمناطق الزاب وحفتانين وزاخو وسوران وسيدكان وكاني ماسي، وسيد صادق، وضواحي حلبجة، ورانيا، وكويسنجق، وجومان، وخليفان، وحاج عمران، وقلعة دزه، وصولاً إلى سلسلة جبال قره داغ وسورين العراقية الحدودية مع إيران ضمن محافظة السليمانية. وتسبب نشاط الجماعات الكردية غير العراقية الموجودة في الإقليم، بتهجير وإخلاء ما لا يقل عن 470 قرية موجودة على مقربة من الحدود الدولية العراقية مع الجارتين إيران وتركيا.

وفي أواخر عام 2018، قصف الحرس الثوري الإيراني موقعاً للحزب الديمقراطي الكردي الإيراني (حدكا) في كويسنجق قرب كركوك، خلال اجتماع للأخير، ما أسفر عن مقتل وجرح العشرات من الأكراد الإيرانيين المعارضين للنظام، في هجوم كان الأول من نوعه منذ نهاية الحرب العراقية الإيرانية عام 1988. وأعقبت ذلك سلسلة من عمليات القصف المدفعي والصاروخي لمواقع داخل العراق استهدفت الجماعات الإيرانية المعارضة. من جهتها، تنفّذ القوات التركية عمليات عسكرية واسعة داخل الأراضي العراقية بعمق يصل إلى 40 كيلومتراً ضمن إقليم كردستان العراق، وتستهدف مواقع ومعسكرات تابعة لحزب «العمال الكردستاني»، الذي يتخذها منطلقاً لتنفيذ اعتداءات متكررة داخل الأراضي التركية.

وفي وقت سابق، شكك الأمين العام لوزارة البشمركة، جبار الياور، في بيانات الحكومة العراقية بشأن استنكارها للعمليات التركية والإيرانية والقصف داخل العراق من قبل الجانبين. وقال في حديث لوسائل إعلام محلية كردية، إنه «بموجب الدستور، تقع مسؤولية حماية حدود وأجواء العراق، الذي يشكل إقليم كردستان جزءاً منه، على الحكومة الاتحادية العراقية، لكن تُلقى تهمة التقصير في هذا المجال، على حكومة إقليم كردستان».

لا إيمان بحدود «سايكس بيكو»

من جانبه، أقرّ القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم في إقليم كردستان العراق، ماجد شنكالي، في حديث مع «العربي الجديد»، بـ«وجود انتشار كبير لمسلحي حزب العمال الكردستاني، ولأحزاب وجماعات كردية معارضة لطهران داخل كردستان». ووفقاً لشنكالي، فإنّ هذه الجماعات والأحزاب «تكافح لنيل حريتها وتحقيق مطالبها، لكنها في الوقت نفسه تمثّل عبئاً على الإقليم على مستوى حكومته، وحتى على مستوى المجتمع، إذ إن هناك عمليات تهجير ونزوح من مئات القرى وخسائر في أرواح المدنيين وفي الأموال والممتلكات بفعل هذا التواجد». واعتبر شنكالي أن «وجود هذه الجماعات والأحزاب، بات يمنح الدولتين (إيران وتركيا) ذريعة لتكرار الهجمات على إقليم كردستان»، مشدداً على أن تلك الجماعات «لا تحظى بأي دعم من حكومة الإقليم، لكن بطبيعة الحال نحن مع حصول جميع الأكراد في كل مكان، على حقوقهم. كما أننا لا ندعم أي توجه عسكري لهذه الجماعات ضد الدول الجارة». واستدرك بالقول: «لكن بكل تأكيد، لن نخرج تلك الجماعات بالقوة من الإقليم، وحكومة كردستان تريد عن طريق التفاهم والتفاوض إخراجها».

بدوره، قال الباحث المختص بشؤون الجماعات الكردية المعارضة الموجودة في إقليم كردستان، علي ناجي، إن «الأدبيات القومية الكردية المتوارثة لا تؤمن بالحدود المستحدثة (اتفاقية سايكس بيكو)، والكردي الإيراني يعتبر نفسه أنه يمتلك الحق في الانتقال والعيش في الأراضي الكردية الموجودة في العراق أو سورية أو تركيا والعكس صحيح، وهو العهد المتعارف عليه منذ تقسيم هذه الدول وترسيم حدودها».

وأضاف ناجي، في اتصال مع «العربي الجديد»، أن «عدد الأحزاب الكردية الإيرانية تسعة، لكن هناك أربعة منها فاعلة وتمتلك حضوراً، وبين فترة وأخرى تتعرض هذه الأحزاب لضربات إيرانية؛ اغتيالات أو قصف، وعادة يكون ردها ضعيفاً بسبب ضعف إمكانياتها العسكرية». وأوضح أن «الفعاليات المسلحة لهذه الأحزاب، كلها داخل المناطق الكردية الإيرانية، وخاصة منطقة مريوان غربي إيران، وهذه الأحزاب الأربعة كانت لها لقاءات مع مسؤولين إيرانيين في أوسلو ضمن أربع جلسات العام الماضي، برعاية دول أوروبية، لكن لم تفض لأي نتائج». ولفت المتحدث نفسه إلى «وجود فارق بين الجماعات الكردية الإيرانية المعارضة، وحزب العمال الكردستاني، إذ إن الأولى لا تستخدم وجودها في الإقليم لضرب أهداف أو تنفيذ عمليات داخل إيران، كما أن هذا الوجود لا يحمل طابعاً عسكرياً، كما هو الحال بالنسبة لحزب العمال الكردستاني».

كردي إيراني قرب مخيم جزنيكان الذي يضم مسلحين إيرانيين في أربيل (جيل اورينستين/Getty)

جددت إيران قصفها لقرى حدودية ضمن إقليم كردستان

تسبب نشاط هذه الجماعات في إخلاء ما لا يقل عن 470 قرية

ماجد شنكالي: لن نُخرج هذه الجماعات بالقوة من الإقليم

اغتيال المئات

اتهم الناشط الكردي الإيراني، سوران بلاني، طهران بـ«استغلال الأوضاع الحالية في العراق وقدوم الرئيس الجديد إبراهيم رئيسي (الصورة)، لتنفيذ عمليات جديدة داخل العراق». وقال في حديث مع «العربي الجديد»، إن «تواجد الجماعات الكردية الإيرانية في كردستان، هو إنساني، وليس لها نشاط مسلح داخل العراق». وأوضح ان الإيرانيين «اغتالوا بين 1991 و2003 أكثر من 450 قيادياً وناشطاً سياسياً كردياً إيرانياً معارضاً في الإقليم».

علاقات تاريخية

قال الناشط الكردي الإيراني، سوران بلاني، لـ«العربي الجديد»، إنه يعود للعلاقات الاجتماعية والتاريخية التي تربط الجانبين الكردي الإيراني والكردي العراقي دور في العلاقة الجيدة بين الجماعات الإيرانية الكردية المعارضة وسكان المناطق العراقية التي يتواجد فيها أفراد تلك الجماعات وعائلاتهم. ولفت إلى أن أكراد العراق لجأوا إلى إيران في هجرات عدة سابقة في العقود الماضية، ولا سيما خلال التوترات التي حصلت شمالي العراق.

«ولاية سيناء» يموّل ميزانيته من فدية المختطفين المصريين

يستغل تنظيم «ولاية سيناء» عمل مواطنين في شمال سيناء في مشاريع للجيش، لاختطافهم وطلب المال مقابل تحريرهم

سيناء ـ محمود خليل

اتجه تنظيم «ولاية سيناء»، الموالي لتنظيم «داعش»، أخيراً، إلى أسلوب جديد لتمويل ميزانيته، في ظلّ الظروف المالية السيئة التي تعصف بالتنظيم الأم، وذلك من خلال اختطاف رجال أعمال وأصحاب مصالح في شمال سيناء وطلب فدية من عوائلهم مقابل الإفراج عنهم، بحجة تعاونهم مع الجيش المصري والدخول في مشاريع معه تعود عليهم بأموال طائلة. هذا ما أكده أحد المفرج عنهم أخيراً، مضيفاً أن التنظيم يعتبر أنه لا بد من أن يُدفع جزءٌ من هذه الأموال لصالحه، ليتمكن المختطف من العودة إلى منزله وعمله مجدداً. ويستغل «ولاية سيناء» عدم تحرير الأمن المصري لأي مختطف في المحافظة لدى التنظيم على مدار سنوات الصراع منذ عام 2013.

وأفاد أحد المفرج عنهم بعد اختطافه من قبل تنظيم «داعش»، لـ«العربي الجديد»، بأنه اختطف قبل أكثر من شهر على يد مسلحين من التنظيم أثناء وجوده في أحد أملاكه بشمال سيناء، وتواصلوا عبر الهاتف الذي يحمله مع عائلته، ليطلبوا منها مبلغ مليون جنيه (حوالي 64 ألف دولار)، حتى يفرجوا عنه فوراً. والتهمة الوحيدة الموجهة من قبل التنظيم للمختطف هي العمل في مشاريع تابعة للجيش المصري وللهيئة الهندسية في القوات المسلحة، وبالتالي فإن ذلك «يعد تربحاً غير جائز»، من وجهة نظر «ولاية سيناء»، ولا بد من «تكفير الذنب» بتسليم جزء من المال المجني من مشاريع الجيش لصالح التنظيم. وبعد مداولات عدة على مدار فترة الاحتجاز، تمّ خفض المبلغ إلى النصف تقريباً، وجرى الاتفاق على الاستلام والتسليم، وتم فعلياً تنفيذ الاتفاق وإنهاء الاحتجاز، من دون أي تدخل للجهات الأمنية والحكومية في المحافظة.

وروى المواطن أنه كان مضطراً لدفع المبلغ المالي لإنهاء احتجازه لدى التنظيم في ظلّ مرور أكثر من شهر على اختطافه، دون أن يلمس أي اهتمام من الجهات ذات العلاقة، وخشية تعرض حياته للخطر على يد التنظيم، أو على يد الجيش عن طريق الخطأ في حال تعرض المكان للقصف الجوي أو المدفعي أو خلال اشتباكات. وأشار إلى أن مكان احتجازه ضمّ عدداً من المواطنين المصريين الآخرين، الذين يعملون في مشاريع للجيش، سواء من العمال أو المهندسين أو أرباب العمل، حيث يطالب مسؤولون في التنظيم جميع المختطفين بضرورة دفع مبالغ مالية مقابل الإفراج عنهم. وفي حال عدم الدفع، يهددونهم باستمرار الاختطاف حتى إشعار آخر، قد ينتهي بالقتل أو الإعاقة، مستشهداً بمصير العشرات من المواطنين الذين جرى اختطافهم على يد التنظيم خلال السنوات الماضية.

وكان مصدر حكومي مسؤول في مدينة العريش قد أشار في وقت سابق، متحدثاً لـ«العربي الجديد»، إلى أن السنوات الماضية شهدت تسجيل مئات حالات الاختطاف لمواطنين على يد «ولاية سيناء». وأضاف المصدر أن مصير هؤلاء تراوح بين الإفراج عنهم أو قتلهم بعد فترة زمنية، إلا أن مصير العشرات منهم لا يزال مجهولاً».

وتعليقاً على ذلك، اعتبر باحث في شؤون سيناء أنه من الواضح تأثر الفرع المحلي لتنظيم «داعش» في مصر بالأزمة المالية والقيادية التي تعصف بالتنظيم الأم في سورية والعراق، حيث يعيش التنظيم في سيناء ظروفاً قاسية، ما انعكس سلباً على نشاطه العسكري والأمني في شمال سيناء خلال الأعوام الثلاثة الماضية، وأدى في بعض المراحل لتسليم عناصر من التنظيم أنفسهم لقوات الأمن، كان آخرهم خلال الأسبوع الحالي. وكان أحد «القضاة الشرعيين» في التنظيم قد سلّم نفسه أخيراً لاتحاد قبائل سيناء، لضمان حياة أسرته في ظلّ الحصار الذي يضربه الجيش على مناطق وجود التنظيم في الظهير الصحراوي لمدن شمال سيناء، رفح والشيخ زويد والعريش وبئر العبد، وصولاً إلى مناطق وسط سيناء، وبالتالي فإن التنظيم يحتاج إلى المال من الداخل، ليغطي العجز الناجم عن عدم وصول الدعم المالي من الخارج، بحسب الباحث.

«ولاية سيناء» تأثر بأزمة التنظيم الأم في سورية والعراق

وأضاف الباحث، الذي رفض الكشف عن هويته لوجوده في سيناء، أن مسألة طلب المال من عوائل المختطفين حصلت بشكل فعلي مع بعض حالات الاختطاف التي تمّت لرجال أعمال وأصحاب مصالح في شمال سيناء خلال الآونة الأخيرة، وجرى فعلاً تسليم التنظيم الإرهابي مبالغ مالية كبيرة مقابل الإفراج عنهم، فيما لا يزال مصير عدد آخر مجهولاً في ظل عدم قدرة عوائلهم على تسديد المبالغ المالية المطلوبة. وقال الباحث إن الأمن المصري يقف متفرجاً على هذه الحوادث المتكررة، في ظل عدم قدرته على تحرير المختطفين من جهة، وعدم قدرته من جهة أخرى على منع العوائل من تلبية أوامر التنظيم بتحويل المبالغ المالية، في ظلّ حاجتها لذلك من أجل الإفراج عن أبنائها وإخراجهم من دائرة الخطر والمصير المجهول قبل فوات الأوان. ويدرك أهالي سيناء أن التنظيم لا يخلف وعده في حال قرّر إعدام مختطفين، أو الإفراج عنهم.

لم يتمكن الجيش من تحرير أي مختطف (خالد دسوقي/فرانس برس)

النظام السوري يستعجل إحكام سيطرته على درعا

يسعى النظام السوري إلى بسط سيطرته على كامل محافظة درعا، بعد الاتفاقين مع درعا البلد واليادودة

أمين العاصي

لم تمض أيام على تطبيق خريطة حل روسي في منطقة درعا البلد، جنوبي سورية، حتى بدأت قوات النظام السوري في الدخول تباعاً إلى بلدات وقرى خارج سيطرتها بشكل فعلي في محافظة درعا، في خطوة هدفها تحييد المحافظة بشكل نهائي عن الصراع الدائر في البلاد، بعد أن ظلت درعا لفترة طويلة بمثابة «الخاصرة الرخوة للنظام». وحول هذه التطورات، ذكر المتحدث باسم «تجمع أحرار حوران» الذي يضم مجموعة من الناشطين الإعلاميين المعنيين بنقل أخبار الجنوب السوري، أبو محمود الحوراني، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «قوات النظام دخلت، أمس الإثنين، إلى بلدة اليادودة في ريف درعا الغربي، برفقة دورية تابعة للشرطة العسكرية الروسية، وأعضاء من اللجنة المركزية التي تمثل أهالي محافظة درعا». وأشار إلى أن هذه القوات «فتحت على الفور مركزاً لتسوية أوضاع الشبان المطلوبين والمنشقين عنها في البلدة، تطبيقاً لاتفاق توصلت إليه، أول من أمس الأحد، مع وجهاء من البلدة». ونصّ الاتفاق وفق التجمع المذكور على «دخول قوة عسكرية إلى بلدة اليادودة، وتفتيش المنازل فيها بمرافقة دوريات تابعة للشرطة العسكرية الروسية، وإجراء تسويات لعشرات الشبان المطلوبين والمنشقين عن النظام فيها، بدءاً من أمس الإثنين». وكشف أن «اجتماع الوجهاء بالنظام، جاء بطلب من رئيس جهاز الأمن العسكري في محافظة درعا، لؤي العلي، أبلغهم خلاله بمطالب النظام لتجنيب المنطقة أي تصعيد عسكري».

وجاء اتفاق بلدة اليادودة بعد أيام قليلة من اتفاق مماثل جرى في منطقة درعا البلد، أنهى أزمة دامت لأكثر من شهرين، بعد أن وافق الأهالي على تسوية أوضاع المطلوبين وتسليم السلاح، ونشر تسع نقاط عسكرية وأمنية لقوات النظام داخل المنطقة، مقابل إنهاء الحصار على آلاف المدنيين، وانسحاب المليشيات الإيرانية من محيط المنطقة.

وتبلغ مساحة محافظة درعا 4650 كيلومتراً مربعاً، ولا تزال هناك العديد من البلدات والقرى في الريفين الغربي والشرقي للمحافظة خارج سيطرة قوات النظام وأجهزته الأمنية، وهو ما يعني أن السيطرة الكاملة على المحافظة تحتاج إلى وقت. ويضم الجنوب السوري ثلاث محافظات هي: درعا والقنيطرة والسويداء. وبعد التسوية التي تمت في محافظة درعا في عام 2018 برعاية وضمانة روسية، والتي أبقت على السلاح الخفيف والمتوسط مع من يمتلكه من أهالي المحافظة، استطاع النظام السيطرة بشكل كامل على نحو 40 في المائة من المحافظة عبر سحب كل أنواع الأسلحة من سكانها. في المقابل، ظلّ نحو 60 في المائة من المحافظة خارج تسويات السلاح الخفيف والمتوسط، معظمها في الريف الغربي، إلا أن روسيا سحبت السلاح من نحو نصف هذه المناطق عبر ضمّ مسلّحيها إلى «اللواء الثامن» الخاضع لـ«الفيلق الخامس» التابع لها.

من جهته، أوضح الناشط الإعلامي أبو محمد الحوراني، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن البلدات التي لا تزال خارج سيطرة النظام في ريف درعا الغربي، هي: سحم الجولان، حيط، تسيل، نافعه، جلين، مساكن جلين، المزيريب، تل شهاب، زيزون، العجمي، المزيرعة. ورجّح دخول قوات النظام إلى هذه البلدات وفق الاتفاق الذي تم في بلدة اليادودة. وأفاد بأن ريف درعا الشرقي يضم العديد من البلدات التي يسعى النظام إلى فرض سيطرته عليها مستقبلاً، وهي: بصرى الشام، بصر الحرير، ناحته، الكرك الشرقي، الغرايا الشرقية، الغربية، صيدا، الجيزة، الطيبة. ويتمركز في بلدة بصرى الشام «اللواء الثامن» التابع للجانب الروسي، الذي يضم مئات المقاتلين الذين كانوا في صفوف فصائل المعارضة السورية قبل أن يجروا تسويات مع النظام السوري في منتصف عام 2018. ويقود هذا اللواء أحمد العودة الذي يُنظر إليه باعتباره «رجل موسكو» في محافظة درعا، لذا من المتوقع أن يبقى محافظاً على وضعه في حال دخول قوات النظام إلى بلدات ريف درعا الشرقي.

يمهّد اتفاق اليادودة لتمدد النظام في مختلف مناطق درعا

من جهته، أبدى نقيب المحامين الأحرار في درعا، سليمان القرفان، اعتقاده أن «الاتفاق الذي جرى بين اللجنة المركزية بدرعا البلد والروس واللجنة الأمنية (تابعة للنظام) حول منطقة درعا البلد، يشمل بنفس البنود ونفس النقاط الريف الغربي من المحافظة، لأن اللجنة المركزية في هذا الريف كانت مشاركة في هذا الاتفاق. ورأى القرفان، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الاتفاق لن يطبّق على بلدة بصرى الشام في الريف الشرقي «نظراً للحالة التنظيمية الكبيرة التي شهدتها وعدم وجود لفوضى السلاح». وقال: منذ سقوط الجنوب السوري في يوليو/تموز 2018 بيد قوات النظام كانت منطقة بصرى، وما زالت، بعيدة عن الاغتيالات والفوضى التي شهدتها باقي المناطق في المحافظة.

ومن الواضح أن الجانب الروسي، وبتوافق إقليمي، يريد تحييد الجنوب السوري برمته عن مجرى الصراع الدائر في سورية منذ عام 2011، التي بقيت محافظة درعا في قلبه حتى منتصف عام 2018. وفي ذلك الحين اضطرت فصائل المعارضة السورية تحت التهديد الروسي بالاجتثاث العسكري، إلى إبرام اتفاقيات «تسوية» يبدو أنه كان الهدف منها تهدئة الجبهات وصولاً إلى هذه الأيام، خصوصاً في موضوع تسليم السلاح، بما فيه الفردي، وتخلي مجموعات محلية بشكل كامل عن مواجهة النظام عسكرياً. مع العلم أن النظام مهّد للتوترات منذ تسوية 2018، عبر زرع الفوضى الأمنية وانتشار عمليات الاغتيال، التي طاولت موالين للنظام ومعارضيه.

في السياق، وصف المحلل السياسي محمد العويّد، في حديث مع «العربي الجديد»، ما يجري بـ«تجميد الحالة في جنوب سورية»، مضيفاً أن إجراء تسويات في درعا، والدفع لاقتتال داخلي في السويداء، يساهم في سيطرة قوات بشار الأسد على القنيطرة وريف دمشق الجنوبي. وأبدى اعتقاده بوجود دور أردني في جنوب سورية «سيتضح في الأيام المقبلة»، مضيفاً: ربما إن مصالح واقتصاديات الدول أولوية على دمائنا.

من جانبه، أشار المحلل العسكري العميد أسعد الزعبي، وهو من أبناء محافظة درعا، إلى أنه «كان من المتوقع دخول قوات النظام إلى كل بلدات محافظة درعا بعد اتفاق أحياء درعا البلد»، معتبراً، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الاتفاق هو «لصالح حوران (تسمية محلية لمحافظة درعا)»، منوّهاً إلى أنه محاط بالسرية حرصاً على سمعة روسيا.

أنشأت قوات النظام نقاطاً في درعا (لؤي بشارة/فرانس برس)

قلق أميركي وروسي من تطور المدى

تجارب صواريخ كوريا الشمالية

أظهرت التجارب الأخيرة لكوريا الشمالية، تطوراً غير مسبوق في مدى الصاروخ الجديد، بلغ 1500 كيلومتر، مثيراً قلقاً أميركياً وروسياً

بعد نحو تسعة أشهر على آخر تجربة صاروخية لها، أعلنت كوريا الشمالية، أمس الإثنين، أنها «أطلقت بنجاح صواريخ كروز بعيدة المدى»، طورتها أخيراً، خلال عطلة نهاية الأسبوع. ولم تكن التجارب هذه المرة عادية، بسبب التطور التقني في صناعة الصواريخ الجديدة، ومداها الجغرافي الذي بلغ 1500 كيلومتر مهدداً أجزاء واسعة من المحيط الهادئ واليابان وكوريا الجنوبية وخط الملاحة البحري عبر بحر الصين الجنوبي. وقد يُصعّب ذلك من إمكانية حصول مفاوضات بين بيونغ يانغ والمجتمع الدولي، خصوصاً واشنطن، تحديداً لجهة رفع كوريا الشمالية سقف شروطها. وأثارت التجارب الأخيرة قلقاً روسياً، معتبرة أن «الأمر لا يُساهم في تطبيع العلاقات». وأفادت وكالة الأنباء الكورية المركزية في بيونغ يانغ، بأن صواريخ كروز، التي كانت قيد التطوير لمدة عامين، أظهرت قدرة على إصابة أهداف على بعد 1500 كيلومتر خلال اختبارات يومي السبت والأحد الماضيين. وعبرت الصواريخ التي نشرت وكالة الأنباء الرسمية الكورية الشمالية صوراً لها، مساراً طوله 1500 كيلومتر قبل أن تبلغ هدفها الذي لم تُحدّده الوكالة. وأضافت الوكالة بأن «فاعلية نظام التسلح هذا أثبتت تفوقها»، مشيرة إلى «سلاح رادع» يهدف لـ«التصدي للمناورات العسكرية لقوى معادية». وأشادت بالصواريخ الجديدة ووصفتها بأنها «سلاح استراتيجي ذو أهمية كبيرة، يلبي طلب الزعيم كيم جونغ أون بتعزيز القوة العسكرية للبلاد»، ما يعني ضمنياً أن هذه الصواريخ طُوّرت بقصد تسليحها برؤوس حربية نووية. وشاهد عضو هيئة رئاسة المكتب السياسي لحزب «العمال» الحاكم في كوريا الشمالية، بارك جونغ تشون، هذه التجربة إلى جانب كبار مسؤولين آخرين. وقال بارك: «أقدم خالص تهنئتي وتقديري لعلماء الدفاع والعمال في المجال الدفاعي، الذين طوروا بنجاح صواريخ كروز بعيدة المدى، بالنيابة عن اللجنة المركزية للحزب»، مما يلمح إلى أن ذلك جاء بموجب تعليمات من الزعيم كيم.

وتعد هذه التجربة الصاروخية من قبل كوريا الشمالية الرابعة من نوعها في العام الحالي، وفقاً لوكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية، التي ذكرت أن بيونغ يانغ أطلقت صواريخ كروز في 22 يناير/كانون الثاني الماضي، بعد يومين من تولّي الرئيس الأميركي جو بايدن منصبه. وأجرت تجارب صاروخية في 21 مارس/آذار الماضي، وأطلقت أيضاً صواريخ بالستية قصيرة المدى في 25 مارس الماضي، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن الدولي.

وردت الولايات المتحدة على التجارب الكورية الشمالية الأخيرة، عبر وزارة الدفاع الأميركية «بنتاغون»، التي اعتبرت أنّ التجارب تمثّل «تهديداً» لجيران كوريا الشمالية والمجتمع الدولي. كما ذكرت القيادة الأميركية في المحيطين الهندي والهادئ في بيان، أنّ «هذا النشاط يُلقي الضوء على التركيز المستمرّ لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (الاسم الرسمي لكوريا الشمالية) على تطوير برنامجها العسكري، والتهديد الذي يُمثّله ذلك لجيرانها والمجتمع الدولي». وأضافت القيادة أنها «تراقب الوضع مع الحلفاء في المنطقة». وكررت الولايات المتحدة في البيان التأكيد أن التزامها الدفاع عن كوريا الجنوبية واليابان يبقى «صارماً».

وفي موسكو، رأى النائب الأول لرئيس لجنة مجلس الاتحاد للشؤون الدولية فلاديمير دجبارو‌ف، في حديثٍ لوكالة «سبوتنيك»، أن اختبار كوريا الشمالية لصاروخ بالستي طويل المدى يصعّد التوترات في المنطقة. وقال إنّ «هذا الأمر يزيد التوترات في منطقة الشرق الأقصى. كوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة بالطبع قلقة بشأن هذه الاختبارات»، معتبراً أنّ «مثل هذه الأشياء لا تسهم في تطبيع العلاقات مع الدول».

من جهته، أعلن مصدر مسؤول في إقليم بريموريه الروسي المتاخم لشبه الجزيرة الكورية شرقي البلاد، في حديثٍ لوكالة «إنترفاكس» أن اختبار كوريا الشمالية صاروخ «كروز» لم يؤثر على مستوى الإشعاع الطبيعي في الإقليم. وذكر أن «المستوى الإشعاعي في بريموريه خلال عطلة نهاية الأسبوع كان طبيعياً، والآن هو بين 10 و11 ميكرو آر/ساعة، وهو ما يتوافق مع المؤشرات الطبيعية».

من جهتها، أفادت هيئة الأركان الكورية الجنوبية المشتركة، بأن الجيش يحلل عمليات الإطلاق الكورية الشمالية بناء على معلومات استخباراتية أميركية وكورية جنوبية. وقامت بيونغ يانغ بهذه المناورة أيضاً بعد أيام من إعلان سيول قيامها بتجربة إطلاق صاروخ بالستي استراتيجي من صنعها. أما اليابان فاعتبرت أن صاروخاً بمثل هذا المدى «يشكّل تهديداً لسلام وأمن اليابان والمنطقة المحيطة بها». وقال المتحدث بإسم الحكومة كاتسونوبو كاتو للصحافيين، إن «اليابان قلقة جداً».

> يمكن للصواريخ الكورية الجديدة أن تحمل رؤوساً نووية

وكانت كوريا الشمالية أظهرت مؤشرات على حسن نية مع تنظيم عرض لجرارات وشاحنات إطفاء الأسبوع الماضي بدلاً من الدبابات الهجومية والصواريخ المعتادة، خلال ثالث عرض تنظمه في أقل من سنة بمناسبة ذكرى تأسيسها، لكنها عادت إلى التجارب الصورخية. وسبق أن أجرت كوريا الشمالية تجارب نووية عدة، مختبرة بنجاح صواريخ بالستية قادرة على بلوغ الولايات المتحدة.

في المقابل، يبقى المسار السياسي معلّقاً في المحادثات حول الملف النووي مع واشنطن، منذ فشل قمة هانوي في فيتنام في شباط/فبراير 2019 بين كيم جونغ أون والرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب. مع العلم أن ممثل الرئيس الأميركي لكوريا الشمالية، سونغ كيم، أبدى مرات عدة رغبته في لقاء نظرائه من كوريا الشمالية «في أي مكان وأي زمان». ووعدت إدارة جو بايدن باعتماد «مقاربة عملية ومحسوبة» وبذل جهود دبلوماسية لحمل بيونغ يانغ على التخلي عن برنامج التسلح، وهو ما لم تبدِ كوريا الشمالية استعدادها للقيام به.

(العربي الجديد، أسوشييتد برس، فرانس برس، رويترز)

من الاستعراض بمناسبة ذكرى تاسيس الدولة في 9 سبتمبر الحالي (كيم وون جين/فرانس برس)